AS

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/50/975
S/1996/443
18 June 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الخمسون
البند ٥٥ من جدول الأعمال
مسألة قبرص

مجلس الأمن
السنة الحادية والخمسون

رسالة مؤرخة ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لتركيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه رسالة مؤرخة ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦ موجهة إليكم من السيد عثمان أرتوغ، ممثل الجمهورية التركية لقبرص الشمالية.

وأرجو ممتنا التكرم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها الذي يضم رسالة موجهة إليكم من السيد أتاي أ. راسيت، وزير الخارجية والدفاع في الجمهورية التركية لقبرص الشمالية، بوصفهما وثيقة من وثائق الدورة الخمسين للجمعية العامة، في إطار البند ٥٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) تولوي تانس
السفير
القائم بالأعمال المؤقت

180696 180696 96-15226

المرفق

رسالة مؤرخة ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦ وموجهة إلى الأمين العام من السيد عثمان أرتوغ

صاحب السعادة،

أتشرف بأن أحيل طيه نص رسالة مؤرخة ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦ موجهة إليكم من السيد أتاي أ. راسيت، وزير الخارجية والدفاع في الجمهورية التركية لقبرص الشمالية، بشأن الزيارة التي قام بها مؤخرا لمقر الأمم المتحدة السيد أليكوس ميكيليدس، وزير الخارجية القبرصي اليوناني، والملاحظات التي أدلى بها بشأن مسألة قبرص في جلسة غير رسمية لمجلس الأمن عُقدت في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦.

وأرجو ممتنا التكرم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الدورة الخمسين للجمعية العامة، في إطار البند ٥٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) عثمان أرتوغ
ممثل الجمهورية التركية
لقبرص الشمالية

تذييل

رسالة مؤرخة ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦ وموجهة من
السيد أتاي راسيت إلى الأمين العام

أتشرف بالإشارة إلى الزيارة التي قام بها مؤخرا لمقر الأمم المتحدة في نيويورك السيد أليكوس ميكيليديس، وزير الخارجية القبرصي اليوناني، الذي أعطيت له فرصة التكلم في جلسة غير رسمية لمجلس الأمن بشأن مسألة قبرص في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦.

وأود في البداية أن أوضح أنه لأسباب معلومة للجميع ولا حاجة إلى تكرارها في هذا المقام، ليس للسيد ميكيليديس ولا لأي عضو آخر من أعضاء الإدارة القبرصية اليونانية لقبرص الجنوبية الحق أو السلطة في تمثيل قبرص بأكملها في الأمم المتحدة ولا في أي مكان آخر. ومن ثم فإن أي شيء يقوله أو يفعله ليس نافذا ولا ملزما بالنسبة للجانب القبرصي التركي، الذي يمثله ممثلوه المنتخبون انتخابا ديمقراطيا.

وفي هذا الوقت الذي توجد فيه قيد نظر مجلس الأمن مسألة تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، وينتظر فيه أن يقدم الأمين العام قريبا تقريرا عن مهمة المساعي الحميدة التي يضطلع بها، فإن هذه الزيارة التي قام بها السيد ميكيليديس والزيارة التي قام بها رئيسه السيد كلافكوس كلاريديس، تهدفان بلا شك إلى التأثير لصالحهما على الرأي العام العالمي عن طريق الدعاية لوجهة نظر الجانب القبرصي اليوناني. بيد أن من المؤسف أن الجانب القبرصي التركي، بوصفه أحد الطرفين المعنيين مباشرة بالنزاع القبرصي، لم يعط فرصة مماثلة لعرض وجهات نظره على أعضاء المجلس. وهذا أمر لا يتعارض فحسب مع مبدأ المساواة السياسية للجانبين في قبرص، المتوخى بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومبدأ التعامل "على قدم المساواة" الذي تسير على أساسه عملية التفاوض التي ترعاها الأمم المتحدة، بل يتنافى أيضا مع القواعد الأساسية للعدالة.

لذا فإني أتوجه إليكم بهذه الرسالة على أمل أن تفلح الآراء المعروضة أدناه في بعض من الاصلاح لهذا الوضع الشديد الاختلال والجور الذي أوجدته هذه التطورات، وبخاصة العرض المتحيز للقضية من جانب السيد ميكيليديس على أعضاء مجلس الأمن.

وفي هذه الجلسة، كرر السيد ميكيليديس عبارات "الغزو والاحتلال" المعروفة التي يتشدق بها الجانب القبرصي اليوناني. وهذا الزعم الباطل لا يتجاهل الحقائق التاريخية فحسب بل حقائق الواقع الراهن في الجزيرة أيضا. فإن تركيا لم تتدخل في قبرص في عام ١٩٧٤، وفقا لمعاهدة الضمان لعام ١٩٦٠، إلا بعد أن شرعت العصبة العسكرية الحاكمة في اليونان وعملاؤها في قبرص في محاولتهم النهائية لضم الجزيرة إلى اليونان (ENOSIS). وقبل ذلك، ظل المُثنّى اليوناني - القبرصي اليوناني ينافح من أجل الضم

لمدة ١١ عاما سُفكت فيها دماء السكان القبارصة الأتراك ولاقوا من المعاناة ما لا يوصف في حملة شرسة استهدفت التطهير العرقي. ولم يكن الانقلاب سوى المرحلة النهائية من هذا العهد الذي ساده الارهاب والعنف، إلى درجة جعلت الأسقف مكاريوس، الذي كان وقتها زعيم الطائفة القبرصية اليونانية، يسمي هذا الانقلاب "غزوا للجزيرة من جانب اليونان" عانى من عواقبه "شعب قبرص بأكمله، اليونانيون منه والأتراك". ومن المفارقات أن هذه الكلمات لمكاريوس قيلت، في سياق الخطاب الذي ألقاه في ١٩ تموز/يوليه ١٩٧٤، في نفس المبنى الذي وجّه فيه السيد ميكيليديس إلى تركيا دون خجل الاتهام بغزو قبرص.

أما وقد حدد السيد ميكيليديس خطأً مصدر النزاع القبرصي فإنه لم يكن أمامه من مناص لأن يصل إلى استنتاجات خاطئة. ومحاولته الرامية إلى تحميل الجانب القبرصي التركي المسؤولية عن الوصول بالمفاوضات إلى طريق مسدود لا تستند إلى حقائق. ومن المفيد أن نشير إلى أن الجانب القبرصي التركي، على مدى التاريخ الطويل لعملية التفاوض، قد قَبِل "مشروعي اتفاقين إطاريين" قدمتهما الأمم المتحدة في عامي ١٩٩٣/١٩٩٤ على التوالي؛ و ٩١ فقرة من أصل ١٠٠ فقرة من "مجموعة الأفكار" المقدمة في عام ١٩٩٢ برعاية الأمم المتحدة؛ ومجموعة تدابير بناء الثقة التي أعدتها الأمم المتحدة في الفترة ١٩٩٣/١٩٩٤. وإن القبارصة اليونانيين قد رفضوا كل ما تقدم، ويرفضون الجلوس إلى مائدة المفاوضات في إطار العناصر المذكورة أعلاه والاتفاقين الرفيعي المستوى لعامي ١٩٧٧ و ١٩٧٩ الموقَّع عليهما من قِبَل زعيمي الطائفتين تحت رعاية الأمم المتحدة، على أساس حجة واهية بأنه "ليس هناك أساس مشترك".

والتقرير الذي يقال إن السيد ميكيليديس قد اقتبس منه في الاجتماع (S/1994/629 المؤرخ ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٤)، والذي يُدَّعى إنه بيِّنة على "تصلُّب" القبارصة الأتراك، كان في الواقع قد استُكمل برسالة لاحقة من الأمين العام تصحح ذلك التقييم وأي انطباع خاطئ في ذلك الصدد (انظر الرسالة الموجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن والمؤرخة ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٤).

وفي برهان أقرب عهدا على افتقار الجانب القبرصي اليوناني إلى الإرادة السياسية لتسوية القضية القبرصية على أساس عادل ودائم، رفض السيد كليريدس، خلافا لكل انطباع كان عن عمد قد أحدثه من قبل، اقتراحا كتابيا من الرئيس رؤوف دنكتاش يضم، في جملة أمور، دعم الجانب القبرصي التركي لعضوية قبرص فدرالية في الاتحاد الأوروبي مقابل احترام الجانب القبرصي اليوناني لسيادتنا والمساواة السياسية. وفي نفس الاقتراح، الذي سلمه إلى السيد كليريدس مبعوث الرئيس الأمريكي، السيد ريتشارد بيتي خلال زيارته إلى الجزيرة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، كنا قد أعربنا عن رغبتنا في أن نناقش، دون المساس بمعاهدات الضمان والتحالف، المسائل المذكورة أعلاه والتجريد من الأسلحة. ومن المؤسف أن هذا الاقتراح البنَّاء، شأنه في ذلك شأن الاقتراحات السابقة، قد مُني بالفشل بسبب الرفض المطلق والموقف المتصلب من قِبَل الزعامة القبرصية اليونانية.

ومن الجدير بالملاحظة، فيما يتعلق بالعضوية في الاتحاد الأوروبي و "التجريد من الأسلحة"، أن الجانب القبرصي التركي قد أعلن تكرارا أنه يتمسك بالفقرات ذات الصلة من مجموعة الأفكار التي تم التفاوض بشأنها بدقة بين الأمم المتحدة والطرفين، والتي هي من بين العناصر لحل دائم وعادل. والجانب القبرصي اليوناني هو الذي يرفض مجموعة الأفكار بتقديم مطالب غير واقعية على الإطلاق وغريبة على عملية التفاوض، بهدف معلن يتمثل في إلغاء معاهدة الضمان والعناصر الأساسية الأخرى لحل عملي، في محاولة سافرة للوصول في آخر الأمر إلى سيطرة الجانب اليوناني على قبرص.

كما أن الجانب القبرصي اليوناني يرفض التوقيع على اتفاق عدم اعتداء بين الجانبين كان قد دعا إليه مرارا الرئيس دنكتاش ويعرقل تمديد "اتفاق إخلاء القوات" لعام ١٩٨٩، الذي كان الرئيس دنكتاش قد اقترحه ذاته في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، وكلا الاتفاقين يمكن أن يساعد في تخفيف التوتر على طول المنطقة الحاجزة ومنع تكرار حوادث كالحادث الذي وقع في ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٦ في نيقوسيا. ونظرا إلى أن الحقائق المتعلقة بهذا الحادث المؤسف وبآرائنا في آخر تقرير للأمين العام إلى مجلس الأمن عن أنشطة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص عموما قد أبلغت، وسوف تبلغ مجددا، إلى أعضاء المجلس، فإنني لن أخوض فيها بالتفصيل. ويكفي القول إن الجانب القبرصي اليوناني يستغل ما هو أساسا حادث حدود قد يقع في أي مكان، بتشويهه واستغلاله لأغراض سياسية محضة.

إن مزاعم السيد ميكيليديس بأن التركيب الديمغرافي للجمهورية التركية لقبرص الشمالية يجري تغييره من خلال هجرة الناس من البر الرئيسي لتركيا هي مزاعم باطلة وزائفة في آنٍ واحد. فالسجل يظهر أن الجانب القبرصي اليوناني كان يحاول على الدوام تغيير التركيب الديمغرافي للجزيرة على مدى عقود لا باستقدام عشرات الألوف من المستوطنين من اليونان فحسب ولكن بقيامه أيضا بحملة تطهير عرقي ضد القبارصة الأتراك بين عامي ١٩٦٣ و١٩٧٤. كما أن استقدام عشرات الألوف من المهاجرين في بلدان ثالثة إلى قبرص الجنوبية في السنوات الأخيرة أثار من جهة أخرى رد حتى الصحافة الدولية، نظرا إلى أن ذلك قد حول قبرص الجنوبية إلى مركز لغسل الأموال وتهريب الأسلحة والمخدرات وغير ذلك من الأنشطة غير المشروعة (انظر صحيفة نيويورك تايمز الصادرة في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٥، وصحيفة واشنطن تايمز الصادرة في ٢٠ أيار/مايو وفي ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥، وصحيفة الديلي ميل الصادرة في ١٥ آب/أغسطس، وصحيفة الاكسبرس الصادرة في ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٥ وصحيفة وول ستريت الصادرة في ٦ أيار/مايو ١٩٩٦).

وفيما يتعلق بالهجرة المزعومة للقبارصة الأتراك في قبرص الشمالية فإن ذلك هو في آنٍ واحد مبالغة ومثال للنفاق من الجانب القبرصي اليوناني لأن الصعوبات الاقتصادية وغير الاقتصادية التي يواجهها شعب قبرص الشمالية هي النتيجة المباشرة للخطر الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي اللاإنساني الذي يفرضه على شعبنا نظام الحكم القبرصي اليوناني الغاصب في قبرص الجنوبية. فالجانب القبرصي

اليوناني لا يستطيع أن يدعي السعي إلى المصالحة من جهة ويحاول خنق الشعب القبرصي التركي اقتصاديا وسياسيا من جهة أخرى.

وفي التحليل الأخير، تشكل الملاحظات التي أدلى بها السيد ميكيليديس أمام أعضاء مجلس الأمن دليلا على انعدام الرغبة تماما لدى الجانب الذي يمثله في عملية التفاوض وانعدام الإرادة السياسية لديه في تسوية القضية القبرصية عن طريق الحوار والتفاوض. ومع أن هذا لا يدعو إلى الدهشة نظرا لسعيهم الانفرادي في أن يصبحوا عضوا في الاتحاد الأوروبي، دون حل القضية القبرصية، فإننا نأمل من المجتمع الدولي أن يحذرهم على النحو الواجب من مغبة العواقب الحتمية لهذه السياسة القصيرة النظر التي قد تفضي إلى تقسيم قبرص بصورة دائمة.

وسأغدو ممتنا لو أمكن تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الدورة الخمسين للجمعية العامة في إطار البند ٥٥ من جدول الأعمال ووثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أتاي أ. راسيت
وزير الخارجية والدفاع